

من وزيرة المالية إلى

الموضوع: حول النظام الجبائي للامتيازات الممنوحة للرئيس المدير العام للبنك

المرجع: مكتوبك الوارد بتاريخ 28 نوفمبر 2024

لقد ذكرت بمقتضى مكتوبك المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ الرئيس المدير العام للبنك ينتفع بامتياز عيني في شكل سيارة وظيفية موضوعة على ذمته بقيمة 137,475 دينار شهرياً ويتم أخذها بعين الاعتبار لاحتساب الأجر الخاضع للضريبة على الدخل.

كما بيّنت أنّ الرئيس المدير العام ينتفع كذلك بالتأمين الجماعي على المرض والتأمين الجماعي على العجز في إطار عقود مكتتبه من قبل البنك وأنّ المساهمات المدفوعة في إطار هذه العقود لا يتم أخذها بعين الاعتبار ضمن قاعدة احتساب الخصم من المورد المستوجب على أجوره.

فطلبت التأكيد على أنّ المعالجة الجبائية لهذه الامتيازات على مستوى المنتفع بها مطابقة للتشريع الجبائي الجاري به العمل ومعرفة كيفية تحديد قيمة الامتياز العيني المتعلق بالسيارة الوظيفية الموضوعة على ذمة المعني بالأمر.

جواباً، يشرفني إعلامك أنّه طبقاً لأحكام الفصلين 25 و26 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، تعتبر المرتبات والأجور والمكافآت والمنح بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية الممنوحة للأعوان عنصراً من عناصر الدخل الجملي الذي يتكون منه أساس الضريبة على الدخل، وذلك بعد طرح الخصوم الاجبارية والمصاريف المهنية المحددة بنسبة 10% من المبلغ المتبقي، ودون أن يتجاوز الطرح بعنوان المصاريف المهنية 2.000 دينار سنوياً.

وتقدّر الامتيازات العينية الممنوحة بحسب قيمتها الحقيقية.

هذا وتعفى من الضريبة على الدخل فقط المنح والمكافآت المنصوص عليها صراحة بالفصل 38 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات وبعض الإمتيازات التي لا تكتسي صبغة أجور تكميلية وكذلك المنح المسندة من الصندوق الاجتماعي للشركة والممول بأرباح خضعت للضريبة على الشركات.

وعليه يضبط النظام الجبائي للامتيازات الممنوحة للرئيس المدير العام للبنك موضوع مكتوبك كما يلي:

1. بالنسبة إلى السيارة الوظيفية

تؤخذ قيمة الامتياز العيني المتمثل في وضع سيارة وظيفية على ذمة الرئيس المدير العام لبنك تونس والامارات بعين الاعتبار ضمن قاعدة احتساب الضريبة على الدخل والخصم من المورد المستوجب بهذا العنوان.

ويقدّر هذا الامتياز العينيّ حسب قيمته الحقيقية أو على أساس مبلغ المنحة الكيلومترية التي كان من الممكن للمعني بالأمر أن يتقاضاها في غياب الامتياز العيني المذكور.

مع العلم أنّه لا يمكن بالنسبة للمتفعين بالامتياز العيني في شكل سيارة وظيفية، الجمع بين هذا الامتياز والمنحة الكيلومترية في آن واحد.

2. بالنسبة إلى عقود التأمين الجماعي على المرض والتأمين الجماعي على العجز المكتتبه من قبل البنك

إذا تبين أنّ عقود التأمين الجماعي موضوع مكتوبك تكتسي طابعا إجباريا فإنّ مساهمة المؤجر في هذه العقود لا تعتبر في هذه الحالة دخلا إضافيا خاضعا للضريبة على الدخل على مستوى الأجير المنتفع بها ولا تؤخذ بالتالي بعين الاعتبار لاحتساب قاعدة الخصم من المورد. كما تكون مساهمة الأجير قابلة للطرح من قاعدة الضريبة على الدخل ومن قاعدة الخصم من المورد المستوجب بهذا العنوان.

وتعتبر المساهمات المدفوعة في إطار عقود التأمين إجبارية إذا كان الأجير ملزما بالانخراط بعقود التأمين المذكورة ويخضع وجوبا إلى اقتطاع المساهمة المستوجبة عليه في هذا الإطار.

وفي خلاف ذلك، أي إذا كان الانخراط اختياريا فإنّ مساهمة المؤجر تعتبر في هذه الحالة دخلا إضافيا خاضعا للضريبة على الدخل على مستوى الأجراء. كما لا تكون مساهمة الأجير قابلة للطرح من قاعدة الضريبة على الدخل أو الخصم من المورد المستوجب بهذا العنوان.

مع العلم أنه في صورة قيام البنك بالخصم من المورد بصفة منقوصة على الأجور والمنح والامتيازات الممنوحة للأجراء، فإنه يبقى مطالبا في هذه الحالة بدفع خطية تساوي المبالغ غير المخصوصة وذلك طبقا لأحكام الفصل 83 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية وتضاعف هذه الخطية في صورة العود خلال سنتين. ولا تكون هذه الخطية قابلة للطرح لضبط نتيجة البنك الخاضعة للضريبة على الشركات.

وتقبلي سيدتي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام
للمدراسات والتشريع الجبائي
بجني الشماللي